

في غاية اللطف

afra@afraalbabtain.com

عفراء أحمد الباطين

الفضيحة المليونية

ليست الفساد بعينه!

من الملاحظ أن هناك أفكارا وقيما ومواقف واتجاهات سياسية واجتماعية دخيلة على المجتمع الكويتي بدأت تتفشى وتتنامى بصورة غير مسبوقة دون التعرض لها وصدها، لاسيما أن المحاولات لرفض الواقع الخاطيء بدت شبه معدومة وهو ما سوف يجرب البلد لمتعطف خطير وميرير. ولدى متابعتنا لعدد من المواقف الظاهرة على الساحة الكويتية على جميع الأصعدة نجد أن الخلل موجود وسيادة تلك الأفكار الخاطئة واستغلال المناصب إلى أنماط من السلوك والقيم غير السوية بدت ظاهرة للعيان. وربما من أشد تلك الظواهر انتشارا في الكويت الفساد المستشري في كل القطاعات وعلى كل المستويات، ففي الكويت تجد الفساد الأمني، والإعلامي والأخلاقي والمالي والسياسي والإداري والفكري والاجتماعي وكل ما تشتهيه من أنواع الفساد، بيد أن تسليط الضوء على هذا الفساد يأتي بشكل حجول عبر أقلام ووسائل إعلامية محدودة تحذر في كل مرة من مغية الانزلاق في مهاوي الفساد وتداعياته الاجتماعية والسياسية والأقتصادية في الكويت. من المجل أن نصل في الكويت مرحلة تسود فيها المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وتستمر عملية شحن الأنفس وطغيان الظلم والجور وطمس معالم الشفافية والعدالة وتقويض دعائم المجتمع الكويتي عبر موت الضمان وتقديم المصالح الشخصية الضيقة. فالفساد لا يفسد دون مساندة ودون تطبيق فعلي للقانون الذي بالفرض أن يحمي المجتمع من هذا المرض الاجتماعي الذي بدأ يظهر في كل قطاعات الدولة. قد تكون الفضيحة المليونية لنواب مجلس الأمة - أكرر: نواب، مجلس الأمة الكويتي المنتخبين والمصنوقن كخبة سياسية لها من الحصانة والمسؤوليات والسلطات التي من المفترض أن تكون من أصلح الناس في المجتمع لخدمة الكويت وشعبها - طغت على وسائل الإعلام المحلية وأصبحت الشغل الشاغل للشوارع الكويتي والمتابعين للشؤون السياسية المحلية في الكويت، ولكن في نفس الوقت لا تعني هذه القضية شيئا في مجال الفساد المستشري في البلاد، فهي نقطة في بحر لما يحدث في المجتمع. لا نقصد هنا التقليل من حجم القضية، فهي لها من التداعيات السياسية التي قد تؤثر في ثقة المجتمع في المجلس والحكومة، لكننا نحاول أن نوضح أن الفساد الظاهر في الكويت قد تنوع وتلون بجميع الأشكال، فنجد فسادا في إثارة الفوارق والامتيازات الطبقيّة، وفسادا في إعلان الطائفية، وفسادا في انتقاء أهل الثقة لشغل المراكز الحساسة في الدولة، وفسادا في صحة المجتمع والأمن الغذائي، وفسادا في المحافظة على المال العام والثروة الوطنية، وفسادا الواسطة والمحسوبية، وفسادا التربح من الوظائف العامة، وفسادا في التستر على المجرمين، وفسادا في تشويه الحقائق التاريخية، وفسادا في ترشيد الاستهلاك ومكافحة الاسراف، وفسادا في النظام الأمني والمروري، وفسادا في الأمن البيئي، وفسادا أسريا واجتماعيا.... إلخ. وبناء على سبق، فإن الحديث عن الفساد ومكافحته بات أمرا متشعبا ومعقدا في المجتمع الكويتي، وحتى وإن اختلف شكل وأسلوب الفساد من قطاع لآخر، ومن فرد لآخر، ومن صورة لآخرى، فإن قيم الأمانة والنزاهة والعهدة لابد أن يتحلى بها الفرد في كل موقع ولا يسيء استخدام السلطة، وأن يكون القانون والنظام العام في الكويت فوق الجميع وذلك تجسيدا للعدل والأمن وحماية منجزات التاريخ الكويتي. على المستوى الاجتماعي، وبما أننا على اقتناع بأن الفساد لا يخفي في الكويت ما لم يلتزم كل فرد بالقانون، نجد أنه في كثير من الأحيان بعض القوانين جاءت نصوصها فضفاضة وغير رادعة للمفسدين - هذا إن وصلت قضية الفساد للأجهزة الأمنية والقضائية - فالتستر على المفسدين أصبحت سمة واضحة ودافعا لمزيد من الفساد. وحول هذا الشأن، فالتستر على الفساد في أي موقع يترتب عليه آثارا سلبية قد تكون أكبر وأخطر على المجتمع، وعليه فالقضاء على الفساد لا يبدأ إلا عندما يكون الشخص خفيرا على الوطن ومكتسباته، وأميننا لمصلحة الكويت، وضميره حي يرزق. أما على المستوى النظامي، فإن معوقات مكافحة الفساد يمكن أن نخترزلها في عدم تفعيل نظام المساءلة (من أين لك هذا؟)، وعدم وجود التشريعات والقوانين اللازمة لتفعيل مبدأ الشفافية، وانخفاض مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية، وانعدام التدابير والتشريعات اللازمة لتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد، وتدني الوعي العام وجهل العديد بالقوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وبحقوقهم وواجباتهم المهنية إزاء ذلك، وفشل الحكومة ومجلس الأمة بتزويد العامة بالمعلومات والبيانات بصورة شفافة.

وأخيرا، يأتي هذا المقال للذود عن مبادئ الأمة، والدفاع عن كل ما من شأنه يعكس صفو الأمن الاجتماعي والسياسي الكويتي، فلا يمكن الحديث عن الفساد وآثاره السلبية على المجتمع بجميع مستوياته وأشكاله وصوره دون أن يكون الكويتيون لهم دور في التصدي له، لاسيما أنه من المستحيل أيضا الحديث عن التصدي للفساد المنتشر في الكويت دون تدابير تشريعية وقانونية ورقابية بهذا الخصوص. لا نود أن نفقد الأمل، لأننا على قناعة بأنه بالرغم من وجود الفاسدين فهناك من يملكون الحس الوطني والمسؤولية من أبناء الكويت الذين سيسدون المنافذ والذراع التي ترمي للفساد. وقياسا على ما سبق، فإن الخطوة الأولى في هذا المجال تأتي بتفعيل الإجراءات اللازمة لحماية الأفراد الذين يساهمون في كشف الفساد ومكافحتهم، وتفعيل إجراءات التحقيق وتسريع المحاكمات على المتهمين في قضايا الفساد وإعلان العقوبات وتنفيذها عندما تثبت الإدانة. والخطوة الثانية - وهي الأهم في هذه المرحلة - بتشريع القوانين اللازمة لإلزام جميع أصحاب المناصب العامة بالإفصاح عن ممتلكاتهم عند بدء العمل والإبلاغ عن أي عمل أو استثمار يمكن أن يتعارض مع مناصبهم العامة والإعلان عن الهدايا والمنافع التي يتحصلون عليها أثناء مزاولتهم للمنصب العام.

وجهة نظر

malharfi@hotmail.com



الوضع السوري بين شيخ العرب وإعلامي الكويت!

سنة أشهر تقريبا مضت على بداية الثورة السورية ومازالت هذه الثورة قوية ومنتشرة في معظم أنحاء سورية رغم آف القتلى والجرحى وعشرات الآلاف من المعتقلين والمفقودين، وخلال الأشهر الماضية كانت الحكومة السورية ترفض اي وساطة عربية أو سواها لإصلاح الأوضاع بين الدولة والمحتجين تحت ذريعة ان ما يجري وضع داخلي بحت وأن أعداء سورية هم من يضحون الأحداث بهدف استهداف سورية كونها من دول الممانعة! لكن الحكومة السورية تحت ضغط الأحداث اضطرت لقبول زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية «شيخ العرب» الذي كان يحمل رسالة واضحة - كما قال - للرئيس السوري تطالبه بإصلاحات حقيقية ووقف قتل الشعب السوري، وبالتزامن مع هذه الزيارة كان هناك وفد إعلامي كويتي في طهران برئاسة رئيس جمعية الصحافيين أحمد بهبهاني وعضوية رئيس التحرير الزميل يوسف خالد يوسف المرزوق ونائبه الزميل عدنان الراشد وعدد من الإعلاميين البارزين، وقد كانت أحداث سورية ضمن أحداث الؤد مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي كان له موقف مغاير لموقفه من أحداث سورية في بداياتها.

الواضح ان الحكومة السورية مازالت مصرة على مواقفها السابقة، فالإعلام السوري يتحدث عن تدخل خارجي، وان الإعلام يزور الحقائق قاصدا تشويه صورة سورية، ويطلبون الآخرين بعدم تصديق هذا الإعلام!

وبطبيعة الحال فإن على «شيخ العرب» ان يصدق الرواية السورية ويكذب عينيه وأعين

ملايين الناس الذين يرون كيف يفعل الجيش والشبيحة بالمواطنين، بل كيف يتفنون في قتل بعض المتظاهرين، واحتقار المواطنين بضربهم بالأحذية والوقوف فوق ظهورهم وأشياء أخرى مماثلة! بل ان القتل لم يتوقف حتى أثناء زيارة السيد نبيل العربي او بعض المسؤولين العالميين الآخرين.

الرئيس الإيراني في حديثه عن سورية طالب العرب بحل مشاكلهم بأنفسهم وعدم السماح للأجانب بالتدخل في قضاياهم، واتهم أميركا وحلفاءها بأنهم يعملون على زعزعة أمن المنطقة وتصعيد الخلافات بين أبنائها، كما طالب الرئيس الإيراني الدول الإسلامية بالوقوف الى جانب سورية ومساعدتها على حل مشاكلها!

في ظني ان مطالبة سورية بوقف مجازرها ضد مواطنيها أمر في غاية الأهمية لكيلا تعطي أفعالها مبررا للتدخل الأجنبي وبموافقة عربية وتأييد من الشعب السوري، وفي ظني ان الرئيس الإيراني هو أفضل من يمكنه القيام بهذا الدور نظرا للعلاقة القوية بينه وبين الرئيس السوري. الشعب السوري يريد إصلاحات حقيقية، لكن الحكومة - حتى الآن - لا تريد تحقيق أي شيء جاد لشعبها، وتكتفي بقتله وتشريدته ظنا منها ان هذه هي الطريقة المثلى لإسكانها!

الزيارات التي قام بها الوفد الإعلامي الكويتي وكذلك أمين عام جامعة الدول العربية مطلوبة لأنها قد تؤثر على النظام بصورة أو أخرى، ومطلوب من العرب جميعا ان يكونوا عمليين لإيقاف العنف الدامي في سورية قبل ان يسبقهم الآخرون وتكون النتائج كارثية على الجميع.



KhaledNews@hotmail.com

إطلاة



خالد الخراطة

بين فترة وأخرى تظهر لنا أيقاق النظام العراقي المقبور وأذنايه يتوعدون الكويت علنا، إما عن طريق مسؤوليهم أو من خلال المرتزقة الذين نسوا أن الكويت دولة ذات سيادة ولا نسمح لأي من كان أن يتماذى بالتعدي على هذه الدولة العزيزة على قلوب أبنائها، لذلك أود أن أقول لهؤلاء «المهايطية»: احترموا حقوق الجيرة وتعاملوا معنا بحسن النية فباستطاعتنا الرد عليكم كما أننا مللنا تصريحاتكم الاستفزازية. قبل أيام قامت مجموعة وتظاهرت على الحدود احتجاجا على إقامة ميناء مبارك رغم انه ضمن حدودنا الاقليمية ولا نحتاج أن نطلب الإذن من العراق من أجل إنشاء الميناء، وبحكمة المسؤولين بالكويت تجاوزنا هذه الأزمة، وقبلها موضوع البايب الحدودي، أما الآن فمن يريد أن يكسب تأييد بعض العراقيين الحاقدين على دولتنا الحبيبة يقوم مباشرة بالهجوم على الكويت. أثارني حقيقة تصريح لأحد

العبدلي بعيدة عن شواربك

رياح التفاؤل



M50514514@hotmail.com

م. ضاري محسن المطيري

كيف يمكن أن تمنح الحكومة المواطن قرضا سكنيا بقيمة 70 ألف دينار لشراء بيت العمر حين كانت البيوت بعد تحرير الكويت لا تزيد على 100 ألف، ثم وإلى الآن وفي ظل تجاوز أسعار البيوت سقف 200 ألف في المناطق الجديدة فضلا عن القديمة مازالت تريد منح المواطن نفس قيمة القرض السابق، إذن كيف يمكنه أن يشتري بيتا؟! في السابق كان الموظف المرفه صاحب الراتب المرتفع يتعجل قرض الـ 70 ألف، ويضع فوفه قرضا تجاريا آخر بقيمة 30 ألف ليقتسط البنك التجاري خلال 10 سنوات، والآن لا يمكن أن يكفيه أقل من 150 ألفا كقرض تجاري، ليكبح بعدها 50 سنة يسدد فيها، فضلا عن قرض الحكومة نفسه، لذلك أظن أن من سيأخذ قرض الحكومة الـ 70 ألفا مستقبلا أشرف له أن يشتري جاخورا بـ 50 أو 60 ألفا يلمه ويلم أهله بدلا من أن يعيش بقية حياته أسير القروض. صراحة، صرنا في الكويت نحسد بعض دول الخليج في هذا الشأن بعدما كنا رواده، فبعض الخليجيين يأخذ صك بيت العمر مباشرة بعد تصديق عقد زواجه، ولن أتحدث

شيوخ القبائل العراقية والذي أوضح ان ميناء مبارك يضر باقتصاد العراق حيث إنني لا أعلم ما الضرر مادام في أراضيها ولم نتجاوز قبيلته منطقة العبدلي الحدودية ما يعني ذلك ان الأطماع العراقية مازالت مستمرة، لذلك أود أن أبين لهذا الشخص ان الكويت دولة محكومة بأسرة الخير آل الصباح ومحمية بحكومتها وأبنائها وأود أن أؤكد لك انه «لا أنت ولا اللي أكبر منك» يخطو شبرا واحدا داخل الأراضي الكويتية كما انني من خلال هذا التصريح أرد على زعيم العشيرة بالمثل بأنه لو تحرك نصف أبناء قبيلتي مامدت تحدثت بالعنصرية سنحتل ما بعد البصرة لذلك احترموا الجيرة واختاروا التصريحات التي تقرب أبناء البلدين بدلا من هذه التصريحات التي سيكون أثرها بالغا عليكم. اللهم احفظ الكويت وأهلها من كل مكروه.

عن مساحة بيته حتى لا نموت حسرة ونكدا، هل نحتاج بعد هذا لنندل على فشل الحكومة في معالجة حاجيات المواطن، والقضاء على احتكار العقار؟ ان إقرار الكوادر الأخرى لن يحل الأزمة الاسكانية مطلقا، فأقارها هو صورة من صور التخبط الحكومي المعتاد وفقدانها لرؤية المستقبل، فلا أدري حقيقة أي كادر وأي راتب يمكن أن يتحمل قرضا تجاريا 100 ألف في بيت لا يتجاوز 400 متر مربع؟! كنا نتجادب أطراف الحديث مع الزملاء في أول لقاء لنا بعد الإجازة الصيفية، وواصل فينا الحديث إلى نار أسعار العقار التي تضاعف أضعاف مضاعفة، وأدهشتني عغوية أحد تعليقات الزملاء حين سأل هل اشتريت بيتا مؤخرا؟ فأجاب كيف اشتري مع هذا الغلاء؟ وهل أستطيع؟ فلا يمكن لأحد أن يشتري الآن بيتا إلا أن يكون احدي حلتين إما وارث وإما بايق، بالطبع نحن إذا أحسنا الظن بنواب الفضيحة المليونية سنفترض أنهم أخذوا الملايين نتيجة ورت، وليست نتيجة قطية أو تبرعات لجنوب لبنان، ولعن الله الراشي والمرتشي.

نقشة فكر

o_altahou@hotmail.com
Twitter@oaltahou



أسامة الطاحوس

رديني

يا التربية..!؟

غربية هي وزارة التربية دائما «تردت على طير يلي» حين يكون الكلام في البونص فتقلل من قيمة الكادر، وكان المسألة بالنسبة لهم حياة أو موت، وليست حقوقا للمعلم، فكلنا نحترم الآراء المخالفة ونحترم وجهات النظر ولكن أن يصل الأمر لتزوير إرادة الناس فهذا غير مقبول ولن نقبل به. قبل الشروع في الحديث عن «التربية» والحقائق الغيبية عنهم، فإن الوزارة منذ آمد بعيد تمارس تطبيق أفكارها بالقوة، فالنظام الموحد الذي فرضته علينا وعمم لم يجرب أو يختبر وإنما سحب من الدرج لتطبيقه الوزارة بين ليلة وضحاها، وفي الأخير كانت النتيجة غصبا أثبتوا نجاح هذا النظام فكأنها وزارة عسكرية وليست تربية، فالنظريات التربوية في جميع الجامعات العالمية تقول التجربة ثم التطبيق، وهنا أسأل الوزارة هل تمت تجربة هذا النظام حتى تعمموه؟ الإجابة متروكة لهم حتى تعرف كيف تقاد الوزارة؟ إن مهنة التعليم من المهن المنفردة التي دائما ما يهرب الناس منها، والسبب الرئيسي في ذلك هو المردود المالي الذي لا يتناسب مع طبيعة العمل، لكن الوزارة اكتشفت بقدره قادر بعد المطالبة بالكادر أن «البونص» هو الحل العادل وليس الكادر، فأخذت «تعذب» الكادر وتبشر بالبونص الذي هو بالأصل يفترق للعدالة بشروطه التعجيزية، وغرابتة الفكرية التي هي أغرب من اقتراح فتح أفرع الجمعيات في المدارس، ولكن ماذا تقول مادام «مداح العروس أمها» فمن الطبيعي أن يكون كل مقترح ممتازا مادام من الوزارة! إن ما قالته إحدى وكيلات التربية ان «رزقي على الله ولا يعنيني أن أهاجم من قبل أي جهة أن أغلبية المعلمين مؤيدون للبونص» فنقول لها كلنا على الله رزقه، ولكن من أين أتيت بأن الأغلبية تؤيد البونص؟ هل عملتم استفتاء؟ ثم من الذي استفتانا أصلا حتى نعطي الإجابة؟ فهل لي الحقيقة والترويج للكلام بغير دليل هو سمة الوزارة اليوم؟ فإنا أطلب بكتاب رسمي لهذه المستفتاة الذي حددت أن الأغلبية مع البونص؟ فإذا كان الاستفتاء وأخرج هذا الناتج تم عن طريق «قلولي وبلغوني» ومن كلامي «صفقولي» فهنا وقمتم بخطأ جسيم وخطير، يعد تزوير للحقيقة وقلبيها، وهو ما نبأ منه أن تقع بها شخصية تربية. فأرجو تدارك الأمر وتعديل التصريح قبل فوات الأوان، لأن الغالبية الظاهرة تخالف كلامكم، فأرجو البعد عن التعميم والتضليل، فأختلافنا بوجهات النظر لا يصل لذلك

● نص سالف: وصلني من بعض المعلمين أن هناك تعميما شفويا بعدم ذكر الثورات العربية أو الربيع العربي في الفصول أو الاستشهاد بها وأنا أستغرب من الوزارة التي تغرد خارج السرب، ولا تغتنم هذا الحدث لتقارن لطلابنا بين ما يحدث في الدول الدكتاتورية وبين الديمقراطية الكويتية التي هي مفخرة للعباد واستقرار للبلاد، فأين تسبرون؟ تذكرون الثورة الفرنسية ولا تذكرون الثورات العربية، «مو أنتم» بعد سنتين ستدخلون هذه الثورات في المنهج، فأني تخبط وأي تضيق للفرص المعززة للديموقراطية، نتكلمون في التطوير وربط المناهج بالحياة ثم تأتي تعميماتكم لتخالف ما تقولون فأني عجب سيأتي بعدك يا عجب!

بدون نظارة

www.abdullahalsaleh.com



عبدالله محمد الصالح

وزير المساجد... شايب متقاعد!

يخشى رئيس الوزراء من ذلك المسمى بوزير المساجد، فهو لم يكن ضمن قائمة ترشيحات التيارات السياسية، والانتماءات القبلية، ومن نفوذ الوزير أنه يعين نفسه بنفسه، ولا يقوى الرئيس بما ملك من جهاز الاستخبارات، وأدوات التعذيب والتهويل أن يثنيه عن رأيه، إن أراد شيئا في المسجد أن يقول له كن فيكون، فالإمام إذا مطط القراءة، وتمادى في تلاوة أوساط السور، يحذره بعذاب يوم الدين ذاك الذي «أم الناس وهم له كارهون» وهو يظن أن الكراهة مستحقة إن كان وحده الكاره لصلاته ويا ويل المؤمن ذلك الوافد المغلوب على أمره، فإن تأخر في الإذنان شكوه إلى الإمام، وإن صلى بهم في يوم ما علقوا له العصي عند الحراب ليعجل لهم الصلاة، وفي فصل الشتاء والصفيف ينتظر تصريح العجيري ليحدد موعد إغلاق التكيف، غير مدرك أنها تنبؤات فلكي معتق لا ملك مقرب، فيحكهم على جميع المصلين بالتوجه إلى الصلاة خلف المراوح، فيتسابق المصلون بالتبكير إلى الصلاة حتى يحظوا بنسمة هواء والكل يعلم أنه وحتى في فيصل الشتاء يستمر التكيف بالعمل الدووب في البيوت والأسواق اللاحقون، فارتكوا لكم نكرا طيبا بدلا أن يقال عن أحذكم وأخيرا هدا المسجد وانتقل إلى رحمة ربه!